

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان  
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع  
السبت 26 سبتمبر 2020

## على 3 دفعات تباعا طلبة جامعة ورقلة يستأنفون الدراسة

أدرار، إيليزي، تمنراست بالإضافة إلى حافلة للطلبة المقيمين بعين صالح وكانت الانطلاقة بـ 5 حافلات وستظل العملية مستمرة حسب كل دفعة تواصل الدراسة وإجراء الامتحانات خلال فترة 3 أسابيع ويتم نقلهم مجددا إلى الولايات مقر الإقامة حتى استكمال الموسم الجامعي 2020 / 2019 بالنسبة لكل الدفعات. وأبدى الكثير من الطلبة والأساتذة وحتى الإداريين ترحيبهم بفكرة نظام الدفعات، معتبرين أن الفائدة منه هو تقليص عدد الطلبة في الجامعة حتى يكون محددا في قاعات التدريس كما من شأنه في هكذا ظروف صحية استثنائية تخفيف الضغط على الإقامات الجامعية.

وسجلت الجامعة خلال الأسبوع الأول لاستئناف الدراسة توافدا كبيرا للطلبة المعنيين بالدروس الحضورية من الدفعة الأولى، حيث أعرب بعضهم له الشعب عن رغبتهم في العودة مجددا لمقاعد الدراسة بعد انقطاع دام لفترة نحو ستة أشهر بسبب وباء كورونا.

وابتداء من 19 سبتمبر تم الانطلاق الفعلي في الدروس الحضورية، حيث تم تخصيص الدفعة الأولى للسنة الثالثة ليسانس والسنة الأولى ماستر إلى غاية 3 أكتوبر لتقديم الدروس الحضورية لمدة أسبوعين لكل دفعة، مشيرا إلى أن كل دروس السداسي الثاني الذي لم يستمر بسبب كورونا تم إدراجها عبر أرضية رقمية كما تم نسخها في أقراص مضغوطة لتوزع على الطلبة وستكون هذه الفترة مخصصة لتقديم مراجعة حول هذه الدروس لمدة أسبوعين لكل دفعة، يليها مباشرة أسبوع لإجراء الامتحانات.

أما الدفعة الثانية فستكون مخصصة لتقديم الدروس الحضورية لدفعة سنة أولى ليسانس والدفعة الثالثة تخص السنة الثانية ليسانس وبعد الانتهاء من تقديم الدروس الحضورية وإجراء الامتحانات تتم المداورات ومباشرة يتم الانطلاق في السنة الجامعية الجديدة 2020 / 2021 التي من المقرر افتتاحها بتاريخ 1 ديسمبر.

من بين الإجراءات المقدمة لتسهيل تنقل الطلبة في ظل عدم توفر حافلات النقل ما بين ولايات، فإن كل مديرية خدمات سخرت حافلات لتسهيل تنقل الطلبة المتواجدين خارج الولاية.

وخصصت مديرية الخدمات بورقلة لفائدة الطلبة المقيمين خارجها حافلات نحو 6 ولايات وهي غرداية، الوادي، باتنة، بسكرة،

شرعت جامعة قاصدي مرباح بورقلة، في استقبال الطلبة في إطار استئناف السنة الجامعية 2019 / 2020، حيث انطلقت الدروس الحضورية خلال هذا الأسبوع على دفعات تباعا مع التقيد بالبروتوكول الوزاري الصحي المعمول به، وخصصت مديرية الخدمات الجامعية حافلات لنقل الطلبة المقيمين خارج الولاية.

### ورقلة: إيمان كافي

أوضح مدير جامعة ورقلة البروفيسور محمد الطاهر حليلات، في تصريح له للشعب، أن كل الظروف هيئت من أجل دخول جامعي مريح، وأن الجامعة كانت على أتم الاستعداد لاستقبال الطلبة على أساس دفعات مع مراعاة البروتوكول الصحي وتوفير الكمادات والتعقيم المتواصل وتحديد الممرات في اتجاه واحد، ناهيك عن تكوين الحراس لقياس درجات الحرارة مع تزويد كل كلية بجهازين لقياس درجات الحرارة. وذكر مدير جامعة ورقلة أن السنة الجامعية استؤنفت 23 أوت، حيث خصصت هذه المرحلة لمناقشة مذكرات طلبة السنة الثانية ماستر إضافة إلى إجراء الامتحانات الاستدراكية.

جامعة الشلف:

## أبواب مفتوحة عن بعد لفائدة حاملِي شهادة البكالوريا



لثوي - ع

من المرتقب أن تنظم جامعة الشلف في إطار التحضير للدخول الجامعي 2020-2021 على غرار جامعات الوطن أبوابا مفتوحة لفائدة حاملِي شهادة البكالوريا الجدد دورة 2020، حصريا عن بعد، وهذا طبقا للبروتوكول الصحي المعتمد لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

كما ستعرف التسجيلات الجامعية بعنوان السنة الجامعية 2020-2021 نمطا رقميا بكل المقاييس حيث ستتم عملية التوجيه والتسجيل الأولي والتسجيل النهائي حصريا وفقا للنمط الرقمي، فعلاوة على أن بعض العمليات كانت تتم سابقا وفق هذا النمط، إلا أن هذه السنة ستتظم أبوابا مفتوحة على الجامعة حصريا عن طريق الخط، وسيتم تفعيل آلية الدفع الإلكتروني لحقوق التسجيل مع إجراء التسجيلات النهائية عن بعد. وقد شرعت جامعة الشلف حسب بيان لخلية الإعلام والاتصال تحوز "الحوار" نسخة منه، في التحضير لعملية الأبواب المفتوحة على الجامعة من خلال توفير مختلف المعلومات حول شعب التكوين والتخصصات المفتوحة وإعداد بطاقات إعلامية للكليات للتعريف بها لاسيما وأن جامعة الشلف تتكون من تسع كليات: كلية التكنولوجيا، كلية الهندسة المدنية والمعمارية، كلية العلوم الدقيقة والإعلام الآلي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، كلية الحقوق، كلية الآداب والفنون، كلية اللغات الأجنبية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية علوم الطبيعة والحياة، ومعهد التربية البدنية والرياضية، كما تضمن التكوين في 12 ميدان تكوين في نظام ل م

متابعة واسعة وصلت إلى أكثر من 4000 مشترك. وعلى صعيد آخر تضع جامعة الشلف لمساتها الأخيرة على موقع جديد لتتوير حاملِي شهادة البكالوريا تحت عنوان [www.univ-chlef.dz/vrp](http://www.univ-chlef.dz/vrp) للتعريف ببنياية مديريةية التكوين العالي في الطورين الأول والثاني المكلفة بالبيداغوجيا والمهام المنوطة بها والمصالح المكونة لها بغية تحسين الخدمات البيداغوجية وتقريب الطالب والأستاذ من الإدارة المركزية في شقها البيداغوجي، كما ستعزز النيابة الموقع بكل المعلومات التي يحتاجها الطالب الجديد من مناشير وزارية ومطويات إعلامية ومحتوى دراسي للجدوع المشتركة للسنة الأولى والثانية وكذا التعريف بمسارات التكوين المفتوحة بالجامعة في الأطوار الثلاثة ليسانس، ماستر، دكتوراه، بالإضافة إلى شروط التسجيل الأولي والتوجيه، إلى جانب رزنامة التسجيلات الأولية والنهائية. وتجدر الإشارة إلى احتواء الموقع على منصة التواصل الخاصة بالتسجيلات الجامعية والتحويلات بطريقة تفاعلية تضمن طرح استفسارات وتساؤلات حاملِي شهادة البكالوريا الجدد، والرد من طرف النيابة المكلفة بالبيداغوجيا.

د. علوم وتكنولوجيا 01D - علوم المادة 02D - رياضيات وإعلام آلي 03D - علوم الطبيعة والحياة 04D - علوم الأرض والكون 05D - علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية 06D - حقوق وعلوم سياسية - 07D آداب ولغات أجنبية 08D - علوم إنسانية واجتماعية 09D - علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية 10D - لغة وأدب عربي 12D - هندسة معمارية، عمران ومهن المدينة 14D. كما تسمى الجامعة إلى إبراز فرص العمل بعد التخرج من خلال موقعها الرسمي [www.univ-chlef.dz](http://www.univ-chlef.dz). على أن تكون المعلومات في متناول حاملِي شهادة البكالوريا الجدد وأولياتهم ابتداء من تاريخ 15 أكتوبر 2020 في مختلف الوسائط الإعلامية المتاحة لها. وفي هذا السياق أطلقت نيابة مديريةية التكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات، وكذا التكوين العالي في التدرج الصفحة الرسمية الخاصة بها تحت عنوان <https://www.facebook.com/vrp.uhbc> k.com/vrp.uhbc لإعلام الطالب والأستاذ بمستجدات الشأن البيداغوجي من أجل التواصل وفتح قنوات الحوار مع جميع أطراف الأسرة الجامعية. وقد حققت منذ إنطلاقها

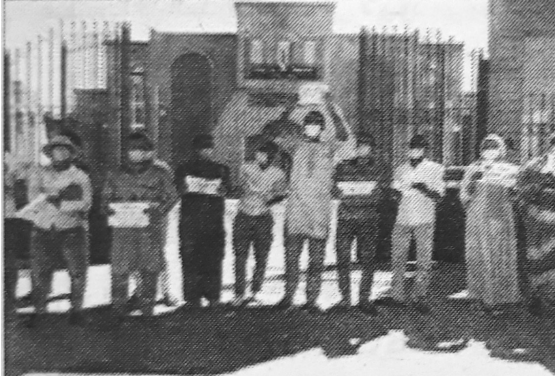
# إجراءات خاصة في الجامعات

مباشرة بعد قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استكمال الدراسة، وعلى غرار باقي جامعات الوطن باشرت جامعة مستغانم استقبال الطلبة والطالبات على دفعات وهو الاجراء الذي تشترك فيه مصالح ادارة الخدمات الجامعية بالولاية التي أكدت أنها وموازة والالزمة الصحية الراهنة المتعلقة بفيروس كوفيد 19، وبناء على توصيات الوزارة الوصية وتعليمات المدير العام للديوان الوطني ومن تنفيذ مصالحها على مستوى الاقامات الجامعية. وحسب بيان أصدره المكلف بالاعلام والاتصال على مستوى مديرية الخدمات الجامعية في مستغانم، تلقت 'أخبار اليوم' نسخة منه، تتواصل إجراءات الوقاية الصحية مع تخصيص وسائل ومعدات خاصة بهذه العملية سواء للحد من تفشي وباء كورونا أو أية أزمة صحية أخرى محتملة، من خلال القيام بحملات تعقيم وتنظيف لكل مرافق الاقامات الجامعية، وعليه تم القيام بتدابير واجراءات مؤقتة تمثلت في نقل طالبات المدرسة العليا للأساتذة من الاقامة الجامعية شوموة الى الاقامة الجامعية 2000 سريير القطب لتفادي التنقل الجامعي سيما أن مقر المدرسة متواجد بالقرب من الاقامة التي حولن إليها وذلك أواخر شهر أوت 2020، كما تم التكفل بإيواء طلبة المدرسة العليا للفلاحة رفقة طلبة المدرسة العليا للأساتذة في نفس الفترة.

كما تم استقبال الطلبة بالاقامات الجامعية وفقا للقوائم المسلمة من طرف إدارة الجامعة، وأيضا وفقا للبروتوكول الصحي المعمول به.



## الأزمة تهدد بحرمانهم من اجتياز الامتحانات طلبة ياليزي يحتجون مطالبين بالنقل الجوي



نظم العشرات من الطلبة الجامعيين بكل من المقاطعة الإدارية جانت، وبلدية برج الحواس بولاية ايليزي، وقفات احتجاجية الخميس، أمام مقري الولاية المنتدبة والبلدية، للمطالبة بتوفير النقل الجوي إلى جامعات الشمال، وذلك بعد قرار وزارة التعليم العالي، استئناف الدروس

الحضورية، وكذا امتحانات السداسي الثاني للموسم الدراسي 2020/2019، وقد شارك في هذه الوقفات الاحتجاجية العديد من أولياء الطلبة الذين تضامنوا مع أبنائهم وبناتهم حول هذا المطلب، رافعين لافتات تنادي بتوفير الطائرات، وتجنب مشقة السفر لألفي كيلومتر إلى جامعات الشمال، كما رددوا شعارات تطالب بحقهم في توفير الطائرات، عوض التنقل عبر الحافلات التي اعتمدها السلطات المحلية كحل استثنائي، بعد توقف الطائرات بسبب جائحة كوفيد19، وهذا ما رفضه الطلبة جملة وتفصيلا.

وقال محتجون في اتصال مع الشروق اليومي، إنه من غير المعقول أن يتقلوا برا عبر أكثر من ألفي كيلومتر ليحضروا دروسا وامتحانات بعد هذه الرحلة المكوكية، وما يخلفه السفر عبر الحافلات، من تعب ومشقة خاصة

بالنسبة للطلبات، كما يشكل التوقف عبر محطات الطريق العديدة، خطر حمل ونقل عدوى فيروس كورونا، وفي اتصال الشروق مع جمعية الطلبة بالمقاطعة الإدارية جانت، كشف رئيسها بأنه قد قام بمراسلة المدير العام لطيران الطاسيلي، من أجل بحث إمكانية نقل الطلبة عبر طائراتها في انتظار الردود.

من جهة أخرى، عُلم بأنه سيتم نقل طلبة بلدية ايليزي عبر طيران الطاسيلي، مثلما كشفه مندوب وسيط الجمهورية بعد تنقله إلى المدير العام للشركة، فقد أعلنت جمعية الوفاء الطلابية، بأنه سيتم تنظيم رحلتين يومي 26 و27 سبتمبر عبر طيران الطاسيلي، ينقل فيها الطلبة على دفعتين من مطار زرزاتين بلان امناس، على أن تتكفل السلطات المحلية بنقل الطلبة من ايليزي إلى إن امناس.

■ معتزروا بـ

# مديرية التربية تصطدم بانعدام مناصب لخريجي المدارس العليا

نظم أول أمس، المشرات من خريجي المدارس العليا للأساتذة، وقفة احتجاجية أمام مديرية التربية لولاية باتنة، مطالبين بالتوظيف وفق ما تقتضيه القوانين السارية المفعول التي تنص على التوظيف المباشر لخريجي المدارس العليا، في حين أرجعت مصالح مديرية التربية الخلل في انعدام مناصب مالية شاغرة لأصحاب بعض التخصصات لخريجي المدارس العليا هذه السنة، مؤكدة توظيف كافة الدفعات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار التوظيف الآلي للخريجين الجدد بمجرد شغور أي منصب.

وضعية خريجي المدارس العليا العالقين دون مناصب بإدراجهم في المناصب الشاغرة بالطور الابتدائي، عن طريق الانتداب، بحيث يستفيدون من مزايا المنصب الفعلي، في انتظار توفره ليلتحقوا به في الطور المتوسط أو الثانوي.

على صعيد آخر، سجلت مديرية التربية لولاية باتنة نسبة لا تتجاوز 10 بالمائة من الناجحين في امتحانات شهادة التعليم المتوسط وسط المترشحين للامتحانات، وهو الرقم الذي رفع نسبة النجاح الإجمالية من 89 بالمائة إلى 90.04 بالمائة، من النسبة الإجمالية للنجاح في شهادة التعليم المتوسط.

ياسين عويبو

بإعطائهم الأولوية. وتعتزم مديرية التربية لولاية باتنة، حسب ذات المسؤول توظيف مزيد من مائتي مترشح عن قوائم الناجحين الاحتياطيين للموسمين الماضيين هذا الأسبوع، وأشار محدثنا إلى أن المعنيين بالتوظيف سيشغلون مناصب بالتخصصات غير التي يمثلها خريجو المدارس العليا المحتجين، والذين لم تتوفر بعد مناصب وفق تخصصاتهم، ويشمل التوظيف 170 من قوائم الاحتياط في الابتدائي للموسم الماضي واحتياطيين في الطور المتوسط والثانوي لموسم 2018.

ويتنظر حسب مصالح مديرية التربية، اللجوء إلى تسوية

عدم التوظيف المباشر لعدد من خريجي المدارس العليا للأساتذة، يرجع إلى انعدام مناصب مالية خاصة في بعض التخصصات التي تُعرف بالقوائم السوداء كالفلسفة والاجتماعيات، وهما المادتان حسب ذات المسؤول اللتان تقل فيهما المناصب.

وفي ما تعلق بالعلوم والفيزياء، فأكد بشأن انعدام المناصب مؤقت وسيتم إدراج المتخرجين بصفة آلية فور شغور المناصب، وأوضح المسؤول بمديرية التربية، بأن خريجي المدارس العليا طيلة السنوات الماضية، التحقوا بمناصبهم، على أن يتم إلحاق المتخرجين المتبقين هذه السنة بعد فتح وشغور مناصب مالية

وكان زهاء 30 شخصا من خريجي المدارس العليا في عدة تخصصات، خاصة منها الفيزياء والعلوم والفلسفة والاجتماعيات، قد تجمعوا أمام مديرية التربية لساعات من الزمن رافعين لافتات ومرددن هتافات، تطالب بإيجاد حل مستعجل لوضعيتهم من خلال إدراجهم المباشر في مناصب شغل، رافضين المبررات الإدارية، وقالوا بأن التوظيف المباشر حقهم الذي يكفله القانون، ومعبين عن تخوفهم من شبح البطالة، ومن أن تطول مدة التوظيف، وأكدوا على المضى في الاحتجاج إلى غاية تسوية وضعيتهم.

من جهة أخرى، أفاد مسؤول بمديرية التربية لولاية باتنة بأن

## RECHERCHE SCIENTIFIQUE **CONVENTION ENTRE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET LE CNES**

Une convention ayant pour objet le renforcement du partenariat et la valorisation du travail de recherche scientifique a été signée, mercredi dernier à Alger, entre le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et le Conseil national économique et social (CNES).

La convention précitée a été signée par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelbaki Benziane, et le président du CNES, Rédha Tir.

A l'occasion, M. Benziane a indiqué que la signature de cette convention s'inscrivait dans le cadre de «la valorisation du travail de la Recherche scientifique» effectué par le secteur de l'Enseignement supérieur, en vue de la concrétisation d'un «véritable partenariat» mutuellement bénéfique, tout en conférant une «vision prospective» à tout ce qu'entreprend le CNES en application des recommandations du Président de la République à cet effet.

Pour sa part, le président du CNES a indiqué que cette convention permettra au Conseil d'exploiter «l'ensemble des structures et centres de recherche connus en matière de documentation, d'utiliser des ordinateurs de haute précision et d'adhérer pleinement au réseau algérien de la recherche scientifique».

Précisant dans ce cadre que le Conseil «a pris part en force» à la Conférence sur la relance économique, le même responsable a souligné la nécessité de collaborer entre les secteurs et de conjuguer les efforts communs pour la concrétisation du développement national.

## UNIVERSITÉ DE TLEMCEN LE PROFESSEUR BENAÏSSA HOUCINE TIRE SA RÉVÉRENCE

L'Université de Tlemcen a perdu récemment un de ses valeureux professeurs de chimie en la personne de Benaïssa Houcine, 61 ans.

Spécialiste en traitement des eaux, il a soutenu sa thèse de doctorat à l'Université de Grenoble (France) en 1980. Le défunt, qui a encadré des générations d'étudiants à la faculté des sciences, était apprécié tant pour son grand cœur

que pour la minutie avec laquelle il prodiguait sa pédagogie.

Dans un message de condoléance adressé à sa famille, le recteur de l'Université, le professeur Boucherit Kebir, a mis en exergue les qualités humaines et professionnelles du défunt. Le P<sup>r</sup> Benaïssa a été inhumé au cimetière de Sidi Mohammed de son village natal, Bensekrane.

**Rachid Benkhenafou**



# Les raisons des blocages (Suite et fin)

Par le D<sup>r</sup> Ali Youssadj

Docteur ingénieur en génie mécanique, ancien directeur de la recherche et de la post-graduation/EMP



Un premier niveau de constat pose l'essentiel de la problématique du manque d'interactions entre l'Université et l'industrie. Des analyses plus poussées sur ces deux secteurs sont néanmoins nécessaires pour mieux cerner leurs situations respectives et identifier des points d'appui capables de porter une dynamique de rapprochement.

### LE SECTEUR DE L'INDUSTRIE

L'industrie nationale s'est constituée et redéployée dans des conjonctures particulières. Elle traîne des incohérences structurelles qui l'empêchent d'atteindre un niveau de maturité qui lui aurait permis de jouer pleinement son rôle. Les insuffisances viennent de loin et découlent du choix du modèle d'industrialisation adopté pour répondre à la volonté d'indépendance technologique dans un contexte d'insuffisances chroniques d'ingénieurs et de techniciens : l'achat de licences et des unités de production clef en main puis produit en main. Ce choix était adapté pour produire vite, localement et pour une consommation locale. Les systèmes technologiques ciblés étaient matures et le contrôle des intrants suffisait pour maintenir le niveau de qualité. Les fonctions «développement de produits» et «engineering industrie» ont été différées pour une seconde phase. Phase qui ne pouvait commencer qu'après avoir réuni les conditions préalables dont, et surtout, les personnels de son encadrement technique.

La restructuration de 1980, la crise financière de 1986 puis la décennie noire ont ouvert une parenthèse de près de 20 ans, elles en ont décidé autrement. La sortie fut brutale et coïncida avec la montée du secteur privé et l'ouverture aux importations. Les politiques de modernisation et/ou de remise à niveau, assistée ou pas, n'ont concerné que des segments et ne pouvaient impulser les changements nécessaires à l'entrée en compétitivité. Le tissu industriel public est aujourd'hui en fin de potentiel et présente, aussi et surtout, des insuffisances capacitaires dans des fonctions centrales qui sont : études et conception, réalisation et validation des démonstrateurs (ou prototypes), engineering industriel, qualification et certification avant mise sur le marché. Toutes les tentatives de relance sont ainsi restées vaines ; elles le resteront encore tant qu'on n'aura pas pris la pleine mesure du pouvoir bloquant de ces maillons manquants. Notre écosystème technique n'est pas capable de transformer une idée en produit et rien ne semble pouvoir apporter un souffle nouveau en mesure de changer la situation. Les mises en relation industrie-Université se limitent souvent à afficher de bonnes intentions «pour aider l'Université», ou inversement, selon les cas, par la signature de conventions. Il faudrait pourtant s'inscrire dans une logique de coopération portée avec une forte conviction que chaque partie a besoin de l'autre pour prolonger ces intentions et les transformer en actes durables. Le proverbe chinois «si tu donnes un poisson à un homme, il se nourrit une fois. Si tu lui apprends à pêcher, il se nourrira toute sa vie» illustre parfaitement la situation du secteur public de notre

industrie. On a importé des complexes industriels «produit en main» mais on n'a pas appris comment développer un nouveau produit ni comment concevoir et déployer un nouveau processus de production. On est resté face au mur trop longtemps. Un héritage est pourtant là : la politique des années 70' a transformé la société et jeté les bases de l'industrialisation du pays ; elle a permis la formation théorique et pratique aux métiers de l'industrie de toute génération. Une autre stratégie d'appropriation permettrait d'achever le processus. Le système de formation, aujourd'hui mature, peut être challengé pour fournir les ressources humaines qualifiées nécessaires aux objectifs d'une relance du projet d'industrialisation du pays

### L'UNIVERSITE NATIONALE

Cette contribution se limite aux éléments de réponses aux deux questions : l'Université nationale était-elle en mesure de remplir son rôle de partenaire dans une véritable dynamique industrielle ? Est-elle aujourd'hui prête à entrer dans une démarche contractuelle sur des objectifs précis ? Je répondrai malheureusement – en faisant l'impasse sur certaines niches aux effets potentiels réduits – par non aux deux questions. L'Université nationale n'avait pas pu atteindre un niveau mature durant la période d'or de l'industrie nationale pour pouvoir en profiter. Elle s'en est progressivement éloignée au fur et à mesure que l'industrie marquait le pas. Les poids des problèmes et des urgences internes de chaque partie ont fait le reste : un glissement vers une quasi-rupture de fait.

Il est utile de signaler que l'Université n'a jamais connu une période de confort contrairement à l'industrie qui a traversé une longue période d'euphorie avec la fausse certitude d'avoir atteint la maturité quand les complexes tournaient «à plein régime» et que les services commerciaux étaient «pris d'assaut». L'industrialisation du pays n'était pourtant que dans sa phase initiale charnière durant les années 1970-1980 selon les termes des responsables de l'époque. Les constructions des secteurs de la formation et de l'industrie ont démarré ensemble et ont eu des trajectoires en opposition. L'industrialisation a pu monter en puissance rapidement grâce à aux acquisitions de complexes industriels clef en main. La formation exige, quant à elle, une progression selon un timing incompressible : la première Université technologique (USTHB) n'a ouvert ses portes qu'en 1974. Les instituts de technologies, relevant de l'industrie, ainsi que les plans de formation à l'étranger, ouverts au profit des sociétés nationales devaient assurer la prise en main de l'outil de production et permettre d'envisager, au plus tôt, la phase post-licence de fabrication. Ces cadres formés dans les meilleures Universités du monde ont atterri ailleurs pour des raisons, et selon des trajectoires, variables. Ils ont pourvu l'enseignement supérieur et font l'essentiel de la composante de première génération de la diaspora actuelle. L'industrie n'a pas su en profiter pour faire sa mue et se donner des capacités de développement et de fabrication de produits propriétaires ou «made in Algeria». Les raisons, vraies ou alibis, sont multiples et relèvent, entre autres, de la structure des complexes acquis et de la certitude, à l'époque, d'un marché interne réservé. L'Université, quant à elle, a toujours été en difficulté face aux flux grandissant sans cesse et face à des ruptures multiples et de natures diverses : arabisation au pas de course, crise financière du milieu des années 80', défection des cadres coopérants et fuite des cadres nationaux durant la décennie noire, grèves à répétition induisant des années académiques escamotées et sauvées avec peine, un rythme d'expansion hors normes avec des concessions sur la qualité de l'encadrement, un amateurisme total dans la mise en place du LMD – les textes qui devaient encadrer sa mise en œuvre sont toujours venus en retard (entre autres) –, la dérégulation des flux des bacheliers depuis 2008 (sous l'effet de la réforme du système éducatif), la vague de bacheliers

qui la traverse depuis 2015, etc. C'est dans ce contexte que l'Université a vécu, en plus, le spectre du manque de postes pédagogiques, au sens le plus réducteur du terme. Il n'est pas de ma compétence d'aborder, ici, les vraies questions de la formation que sont les programmes, le corps des enseignants et les moyens. Grâce à son ouverture relative à l'international, l'Université est malgré tout restée accrochée aux standards de visibilité et à la dynamique de renouvellement des connaissances. Les flux annuels de diplômés, candidats à l'émigration, en témoignent et, quelque part, rassurent. La bataille de la qualité reste cependant un chantier ouvert ; elle est sous-tendue à l'aménagement des cursus de formation métiers et à

*Tous les cursus de formation concentrent, en fin de cycle, les enseignements métiers préparant aux postes d'emplois ; c'est particulièrement le cas pour les ingénieurs. Ces enseignements métiers sont affectés à des enseignants associés recrutés parmi des spécialistes de terrain du secteur économique.*

des activités de recherche en adéquation avec les besoins de terrain. L'Université nationale, ayant provisoirement réduit la pression sur les capacités d'accueil, peut se concentrer sur la réalisation de ces objectifs. Elle ne peut cependant le faire seule et selon son bon vouloir ; le changement ne peut pas être exclusivement endogène. Le secteur économique doit devenir exigeant vis-à-vis de son Université dont la raison d'être est de s'inscrire en totale symbiose avec les besoins dans les profils de formation et les activités de recherche. Encore faut-il que le secteur économique puisse exprimer clairement, et à temps, ses besoins. Par-delà cette question de communication et de synergies entre les deux partenaires, la définition d'une nouvelle stratégie d'appropriation industrielle est un passage obligé. Il faut s'y préparer. Des ingénieurs métiers seront nécessaires pour la mettre en œuvre et développer les synergies salariales et vertueuses. L'Université est interpellée pour les former et asseoir une dynamique de rapprochement. Peut-elle tenir ce pari ?

### REVALORISER LES ENSEIGNANTS ASSOCIÉS POUR AMORCER UN RAPPROCHEMENT PÉRENNE

Tous les cursus de formation concentrent, en fin de cycle, les enseignements métiers préparant aux postes d'emplois ; c'est particulièrement le cas pour les ingénieurs. Ces enseignements métiers sont affectés à des enseignants associés recrutés parmi des spécialistes de terrain du secteur économique. Cette formule porte un minimum de trois avantages : 1)- ramener le mode de pensée de l'entreprise sur les bancs de l'Université ;

2)- construire des liens entre les acteurs des deux secteurs ; 3)- couvrir, avec compétence, une niche de connaissances dont le volume horaire cumulé ne justifie pas un poste d'enseignant permanent. Tous les établissements de formation dans le monde l'affectionnent et disposent ainsi d'un corps enseignant ayant une composition mixte. La part des associés peut dépasser 50% ; les enseignants permanents ne couvrent que la matrice des enseignements théoriques de base. Qu'en est-il chez nous ? La réponse est tranchée pour les formations d'ingénieurs : 100% des enseignements sont assurés par des permanents universitaires ou venant des centres de recherche. Cette situation est le premier verrou à faire sauter pour initier un rapprochement Université-industrie. Les cadres spécialistes de l'industrie commenceraient par donner des cours, proposeraient des thèmes de stages et de PFE dans un second temps pour aller, plus tard, vers des thèses de doctorat et/ou des contrats de recherche. Ils deviendraient des ponts d'échanges et ces voies de collaboration se mettront naturellement en place au fur et à mesure que les partenaires apprennent à se connaître et que la confiance mutuelle s'affirme. Deux autres pôles d'intérêt, et non des moindres, sont à mettre en avant :

- un cadre associé dans la formation reste au fait des connaissances dans sa spécialité, il est valorisé au sein de son entreprise qui en profite d'une manière ou d'une autre ;

- des cursus plus pratiques et plus adaptés aux exigences d'emploi sont possibles et les diplômés seront plus opérationnels.

Ces avantages interpellent pour initier cette mise en relation capable de faire naître et d'essaimer une dynamique irréversible. Le verrou mentionné plus haut est dans des dispositions des décrets exécutifs n° 01-294 et 01-293 du 1<sup>er</sup> octobre 2001 relatifs aux enseignants associés et aux enseignants recrutés en occupations accessoires pour assurer des charges d'enseignement dans le cycle supérieur. Ils sont à revoir sur deux aspects :

- appliquer les conditions de recrutement et reporter la responsabilité sur les conseils scientifiques et pédagogiques pour veiller à la qualité effective sur le terrain de ces enseignants ;
- assouplir les conditions de contractualisation et revoir les rémunérations pour les rendre attractives.

La rémunération, non revue depuis 2001, est devenue ubuesque. A titre d'exemple, la prime mensuelle d'un professeur associé, qui doit être docteur d'Etat, n'est que 15 000 DA impossibles. Il doit assurer 4 heures par semaine et souscrire un contrat de 10 mois. Le taux horaire est inférieur à 500 DA !

Une telle dépréciation décourage les volontés les plus affirmées. Même les responsables pédagogiques des établissements de formation sont dans la gêne dès qu'il faut aborder cette question ; ils se sont résolus à ne solliciter personne. La rupture est ainsi consommée.

### Conclusion

Certains aspects ont été légèrement amplifiés pour frapper les esprits et construire un consensus autour de la nécessité d'une réflexion globale pour des actions de fond et d'une véritable stratégie de redéploiement industriel. Les conditions ont changé et nous pouvons en effet relancer notre quête d'absorption technologique légitime et ambitieuse. Les cadres universitaires nombreux et aux profils variés, la puissance de transferts des outils de l'industrie 4.0 et les acquis des technologies numériques en général sont autant d'atouts et de leviers facilitateurs.

Les îlots d'échanges et les rapports de confiance nés d'une démarche bottom-up initiée par le recours aux enseignants associés de l'industrie seront des points d'amorçage pour la démarche top-down d'une reconstruction industrielle structurée et en appui sur une mise en relation Université-industrie pérenne. La définition d'une stratégie de reconstruction n'est qu'une question de temps, elle interpellée d'une manière audible pour tous. A. Y.

REPRISE  
DE L'ACTIVITÉ  
PÉDAGOGIQUE

## **Les bavettes non distribuées dans les campus**

■ Alors que tout un protocole sanitaire a été mis en place pour le retour à l'activité pédagogique pour achever le semestre de l'année universitaire 2019-20, les étudiants se sont retrouvés contraints de se procurer leurs propres moyens de protection. C'est le cas des bavettes qui n'ont pas été distribuées aux étudiants de première année, qui ont renoué avec les études la semaine passée pour finir ce qui reste de leur programme. Cette situation n'a pas empêché le fait que tous les étudiants et le personnel enseignant portent un masque. *"Chacun s'est débrouillé pour l'avoir ou l'acheter"*, s'est contentée de dire une étudiante. Les étudiants ont été logés dans des chambres individuelles, et du savon liquide a été mis à leur disposition dans les lavabos des blocs sanitaires. Des solutions de désinfection et du gel hydroalcoolique ont été également mis à la disposition des étudiants à l'entrée des blocs pédagogiques.

## Reprise des cours par vagues à l'Université

La reprise officielle des cours et des inscriptions de 4863 étudiants de 3<sup>ème</sup> année en Licence, en guise de 1<sup>re</sup> vague, a été effectuée. Les étudiants de l'Université de Bouira ont repris les cours, à titre officiel, dans des circonstances tout à fait normales, en application des instructions du ministère de tutelle, où le départ s'est fait avec le 1<sup>er</sup> lot de 4.863 étudiants de 3<sup>ème</sup> année Licence, selon le calendrier établi par la cellule de suivi. Les étudiants de 2<sup>ème</sup> année Licence, dont le nombre est estimé à 4.432 étudiants, feront partie de la 2<sup>ème</sup> vague, tandis que les étudiants de 1<sup>re</sup> année Licence s'inscriront avec un recensement de 5.485 étudiants. Ils seront suivis du dernier lot d'étudiants en Master 1 avec 4.328 étudiants. Les examens sont programmés, pour chaque classe, séparément de sorte que le cours de rattrapage pour tous les niveaux aura lieu du 16 au 24 octobre, suivi par la période de délibération qui s'étendra du 25 au 30 octobre, après quoi la nouvelle saison universitaire 2020/2021 débutera à partir du 01 décembre 2020.

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a annoncé le retour officiel des études universitaires, à partir de l'Université 'Ammar Thelidji' de Laghouat, où il a prononcé un discours qui a été diffusé dans tous les établissements de l'Enseignement supérieur. A cet égard, un certain nombre de mesures ont été prises pour accueillir ces étudiants, conformément aux dispositions du protocole de santé pour la prévention du Coronavirus, décidé par le ministère de tutelle et adapté aux spécificités de chaque université, par la cellule de suivi pour la reprise de la saison académique et la préparation de la prochaine rentrée universitaire 2021/2020, dirigée par les directeurs des institutions universitaires. Parmi les mesures préventives et d'autres mesures prises par l'Université 'Akli Mohand Oulhadj' de Bouira, figurent l'identification des entrées et des sorties pour les étudiants, ainsi que les professeurs et le personnel pour respecter la distance physique, en plus du port obligatoire des masques qui sont délivrés à l'entrée de chaque université, aux étudiants inscrits n'ayant pas de bavette. Il y a également, l'exigence de désinfecter les



maines et de se soumettre à un appareil de prise de température, à l'entrée. Et la mise en service de l'unité de médecine préventive, encadrée par un personnel médical avec des infirmières et de psychologues pour diagnostiquer les cas suspects, dans un premier temps, avant de les orienter vers l'hôpital.

Il est à noter que les structures pédagogiques ont été préparées pour cette circonstance particulière où la capacité de la salle d'accueil ne dépasse pas 15 étudiants et 50 étudiants aux tribunes, afin de respecter l'espace physique.

Cette étape a été précédée par la reprise des travaux des professeurs et agents de l'Enseignement supérieur à partir de la date du 23 août, ainsi que par la reprise des activités des bibliothèques et des salles de lecture, avec la nécessité d'une appli-

cation stricte du protocole sanitaire pour chaque activité, qui comprend notamment l'utilisation de seulement 50% de la capacité d'accueil de l'établissement dans la 1<sup>re</sup> phase, et le respect de l'espace.

A ceux qui arrivent dans ces secteurs, l'obligation de porter obligatoirement un masque de protection, et l'utilisation d'affiches qui intègrent des rappels des mesures de prévention aux différents points d'entrée, où des mesures préventives doivent être renforcées, notamment des tapis pour désinfecter les chaussures.

Une solution désinfectante a été mise à disposition avec désinfection régulière des halls et des sanitaires, tables, chaises et autres équipements utilisés, tout en assurant une ventilation naturelle par l'ouverture des fenêtres pour éviter la propagation du coronavirus. **F. Haddouche**

## GESTION DU DOMAINE DE L'ETAT, DE LA CONSERVATION FONCIÈRE ET DU CADASTRE

### **Projet de création d'un institut spécialisé**

**D**ans le but d'assurer une formation de qualité dans la gestion du domaine de l'Etat, de la conservation foncière et du cadastre, le ministère des Finances compte lancer un projet de création d'un institut spécialisé dans ce créneau, au niveau du pôle universitaire de Koléa. «Nous avons constaté des lacunes dans ce domaine en matière de formation et de gestion. Certaines matières dans ce domaine ne sont pas enseignées», a fait savoir le ministre des Finances lors de la séance plénière des questions orales, jeudi dernier, au Conseil de la nation, précisant que ce projet sera lancé l'an prochain quand les moyens nécessaires seront disponibles. Il a soutenu, par ailleurs, que les obstacles bureaucratiques et le manque de transparence ne poseront bientôt plus de problèmes pour l'octroi des fonciers agricole, industriel et touristique.

■ Farida B.